



حماية الشاطئ واجبك



الحظ الأخضر

جمعية علمية لحماية البيئة
تأسست في ١٠/١٠/٢٠٠٤

الزراعة المكثفة:

يؤدي استعمال المبيدات الزراعية في مناطق الزراعة المكثفة، على امتداد الساحل، إلى تلوث الثروة والمياه. فالدلت (DDT)، المبيد المحرم دولياً وليبنانياً، نجده بأسماء تجارية شتى ويمتد ضرره إلى البحر. فقد أثبت التلوث الناتج من الزراعة والمياه المبتذلة والإنبعاثات الصناعية وجود رواسب من الرصاص والقصدير وحتى الـ DDT في الأسماك.

التضخم السكاني وسوء إدارة النفايات:

تصب مجاري الصرف الصحي مباشرة في البحر في أكثر من مئة موقع على امتداد الساحل اللبناني، ما يشكل مرتعاً رطباً لتكاثر البكتيريا في هذه المواقع نتيجة المياه المبتذلة الأمر الذي حدا بوزارة البيئة عام ١٩٩٣ إلى إعلان عدد من الشواطئ أمكنة غير آمنة للسباحة. كما تشكل مكبات النفايات الصلبة والصناعية على شواطئ المدن الساحلية الرهسة كبيروت وصيدا وصور وطرابلس وسلعانا تلوثاً كبيراً للبيئة البحرية. من الملاحظات في مناطق المكبات:

- تنشر أمواج البحر جزءاً ليس بقليل من النفايات المرمية.
 - يتدمر الصيادون من وجود كميات كبيرة من البلاستيك أو أكياس النايلون التي تعلق في شبانهم ومحركات قواربهم.
 - تتروىب من هذه النفايات سواحل تلون المياه بلون رمادي داكن أو أسود. أضف إلى هذه «المكبات الرسمية» مواقع كثيرة غير مراقبة إطلاقاً تنتشر أيضاً أصنافاً كثيرة من النفايات وصولاً إلى عرض البحر.
- كما يؤدي شطف الرمول لحاجات عمرانية إلى انجراف الشواطئ لا يمكن تصحيح أضرارها.

الخصخصة:

تم الآن وبشكل تدريجي خصخصة الشاطئ اللبناني عن طريق بناء مجمعات سياحية تحوي مرافق وكاسرات أمواج مما يعيق وصول العامة إلى الشواطئ. تمت هذه المنتجعات بشكل سريع من دون الأخذ بعين الاعتبار المواصفات الهندسية أو الجمالية المطلوبة والشروط البيئية، كما أنها تتقاضى أسعار دخول مرتفعة. ويتيح قانون البناء للمستثمر أن يستغل واجهة بحرية موازية، من حيث المساحة، لمساحة الاستثمار رغم أن هذا القانون يتعارض صراحة مع القانون الذي يتأدي بحرية وصول الناس إلى الشاطئ كونه من الأملاك العامة. كما يهدد النمو السياحي بخصخصة ما تبقى من الشاطئ اللبناني مستقبلاً ما يجعل هذا الزحف العمراني غير قابل للسيطرة.

قلة الوعي بين الناس:

تقدر الكثافة السكانية على امتداد الشاطئ بـ ١٦٠٠ شخص في الكيلومتر المربع وهي نسبة مرتفعة جداً مقارنة بمناطق تعتبر كثيفة السكان مثل بريطانيا وهولندا. تتركز هذه الكثافة في بيروت بالدرجة الأولى ثم صيدا وطرابلس أكبر مدينتين ساحليتين بعد بيروت. وقد ازدادت نسبة الكثافة بسبب عدم التخطيط ومراقبة التطور فكان ضعف الاستثمار في البنى التحتية من مجار وغيرها واحداً من النتائج المباشرة للحرب الأهلية. نتيجة للأسباب السالفة الذكر، تبقى المرافق السياحية والتجارية ومرافق الصيد بحالة يرثى لها فيما يهدد التلوث ما تبقى من مساح عامية. فنجد نفايات صلبة هنا وكثل من الزيت هناك وأكياس بلاستيكية عائمة في غير مكان. كما يمتد ضرر الإنسان إلى المحميات حيث يحول عدم تطبيق القانون دون تكاثر الفصائل المهددة بالانقراض، فالصيد والتعدي على بيض الطيور يتعارضان مع المبدأ والنتائج المرجوة من المحميات فهل من رادع؟



I. منطقة ساحلية غنية بتنوعها البيولوجي

جزء جميل من حوض المتوسط

يمتد الساحل اللبناني بطول ٢٢٥ كلم ويتكون بنسبة ٢٠ في المائة من شواطئ رملية وبحصبة يسهل ارتيادها والتمتع بها، كما يساهم طقس لبنان المشمس ومياه بحره الدافئة والتيار البحري الجنوبي الهادئ في جعل الشاطئ منطقة مميزة للسباحة، والصيد البحري، ومختلف النشاطات المائية الأخرى.

التنوع الحيواني والنباتي

تشكل محمية جزر النخيل مثالا للتنوع الحيواني على امتداد الساحل اللبناني وقد تم وضعها على قائمة المسطحات المائية ذات الأهمية الدولية ضمن دراسة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والالتزام العالمي للمحافظة (IUCN) وأعلنت محمية بحرية عام ١٩٩٢. كانت هذه الجزر تعرف في القرن الماضي بجزر الطيور حيث كانت عدة أنواع من النورس المهدد بالانقراض تتكاثر فيها إلى جانب أصناف أخرى من الطيور البحرية، أما اليوم فلم يعد يتكاثر فيها إلا صنف واحد من النورس. إن موقع جزر النخيل الهام يمكن أن يشكل مركزاً ممتازاً لمراقبة هجرة الطيور البحرية على امتداد الساحل حيث تتوقف للراحة خلال رحلتها. تتميز أيضاً شواطئ هذه الجزر بوجود عدة فصائل مهددة من الزواحف كالحرباء والعظاءة الخضراء العملاقة. أما فيما يخص النباتات الساحلية فتكثر الكثبان الرملية التي تشكل ملاذاً لعدة نباتات مثل الحنظل. تتمتع البيئة البحرية كذلك بتنوع بيولوجي غني فضلاً عن النباتات والحيوانات المتوسطة تجد أن أنواعاً مختلفة من الكائنات العضوية والأسماك الدخيلة من البحر الأحمر والمحيط الهادئ قد استوطنت في المناطق القريبة من الشواطئ اللبنانية منها أنواع من أسماك القرش الصغيرة الحجم وغيرها. أما أهمية الشعاب المرجانية فتكمن بتأمينها الغذاء والملاجأ لعدة أنواع من المخلوقات البحرية. أخيراً، علينا ألا ننسى أهمية السلاخف البحرية والدلافين التي غالباً ما تشاهد بالقرب من الشواطئ.

II. ماذا يهدد السواحل اللبنانية؟

أهم العوامل التي تهدد السواحل اللبنانية هي الصناعة غير المراقبة، والصيد العشوائي، والزراعة المكثفة والتوسع السكاني. تقول مصادر «مركز البحوث البحرية» أن الشاطئ يتعرض لضغوط كثيرة نتيجة إفرارات النفايات المنزلية والزراعية والصناعية التي تندفق إليه من دون أية معالجة.

الصناعة

باتت مياه البحر غير آمنة للسباحة بسبب النفايات السائلة الصادرة عن معامل تكرير النفط والأوساخ وبسبب قربها من مخارج المياه المبتذلة والمكببات البحرية. هناك تضارب في المنطق بين الاستعمال الطبيعي للمناطق الساحلية وبين الصناعات الملوثة القريبة من المناطق السكنية والسياحية (شكا والذوق على سبيل المثال). إن معظم المصانع أو المؤسسات التي تفرغ نفاياتها على الشواطئ مباشرة أو في الأنهار والجداول، حيث أنه لم يعد غريباً مثلاً رؤية أفنية الصرف الصحي والصناعي تسير بمحاذاة طريق بحري وتلقظ محتواهما في البحر أو بالقرب من مجمع سياحي ما. من الأمثلة المرعبة حول مدى الأضرار التي قد تسببها الصناعة، بلدة سلعانا الساحلية التي كانت تتمتع بجمال طبيعي وبأثار صليبية مما كان يؤهلها احتلال مكانة سياحية مرموقة إلى أن استقرت فيها شركة الكيماويات اللبنانية محدثة أضراراً هائلة في البيئة. مذاك أخذ الصيادون يشتكون قائلين إنها تحولت من مركز صيد مهم إلى صحراء بحرية قاحلة تخلو من الحياة وتشكل خطراً على السابحين.

الصيد العشوائي

أدى الصيد النهجي وطرق الصيد المدمرة إلى تضائل الثروة السمكية بشكل كبير فصيد الديناميت الذي أدخل بطريقة لا شرعية منذ الحرب العالمية الثانية، والصيد المكثف ولا سيما بواسطة الإضياءة الليلية التي تجتذب بشكل أساسي صغار الأسماك التي لم يتسن لها بعد أن تتكاثر، أدبها إلى تدهور أعداد الأسماك بشكل كبير.



III. ماذا باستطاعتك أن تفعل؟

الخطوات الواجب اتخاذها

من الممكن وقف التدهور الحاصل للمناطق الساحلية اللبنانية عن طريق اتباع تقنيات الإنتاج الصناعي النظيفة، فصغر حجم قطاع الصناعة في لبنان يصب في صالح هذا التغيير كما أن غياب الصناعات الأولية كصهر المعادن وتبييض لب الأشجار يعني إمكانية تدوير النفايات ومعالجتها بطريقة فعالة على المستوى الوطني ينبغي تخصيص وتبني قانون وطني ينظم تصريف المياه المبتذلة في الأنهار والبحر عن طريق اعتماد أنظمة ترعى معالجة تصريف هذه المجاري وإدارتها. من الضروري جداً أن تسهر السلطة على تطبيق الأنظمة والقوانين البيئية بصرامة إذا أردنا أن نمنع التدهور عن مياه الشواطئ والبحر عامة. فهناك حدود لمقدرة الطبيعة البحرية على التخلص من التلوث الناتج من الإنسان والوصول إلى نقطة اللاعودة يعني الدمار للبيئة. هناك حاجة ماسة لإعادة الأراضي الساحلية أملاً عاماً والحد من الهجمة العمرانية على السواحل في المناطق المحاذية للمدن والقرى الموجودة.

ماذا بإمكانك أن تفعل بنفسك؟

من الضروري بالدرجة الأولى وقف التلوث الناتج عن عدم الوعي على المستوى الفردي كرمي الأكياس والزجاجات الفارغة، إذ لم يعد غريباً رؤية أحد ما يرمي بزجاجة فارغة في البحر. إن ما قد يبدو بريقاً على مستوى فردي له نتائج وخيمة إذا ما ضاعفنا هذا العمل آلاف المرات. ليس من الصعب التخلص السليم من هذه النفايات في ظل وجود مستوعبات للمهملات في كل مكان. نستطيع أن نساعد البيئة عن طريق وضع النفايات في الأمكنة المخصصة لها أو الاحتفاظ بها في كيس نقيه معنا حتى نجد مستوعباً لها. أيضاً نقدر أن نغير من عاداتنا الملوثة بسهولة كما نستطيع أن نخبر من حولنا أن يحذوا حذونا. فطرق التصرف ومشاركة المجتمع المدني لها تأثير كبير في إنجاح أية خطة لإدارة النفايات الصلبة. كما أن استعمال المستوعبات المخصصة للنفايات بطريقة سليمة يخفف من استهلاك الموارد البشرية والمادية.

ماذا نفعل عن طريق الضغط والحملات المطلوبة؟

لا بد أن يؤدي الضغط على المؤسسات إلى النتائج المرجوة، فلبنان لا يفتقر للقوانين البيئية فهي موجودة ومماثلة في كثير من الأحيان للنصوص القانونية العالمية. كما أن بعض الأنظمة البيئية في لبنان ترجع إلى الثلاثينات أي أنها موجودة منذ زمن، ولكن المشكلة تكمن في المستوى المدني في تطبيق هذه القوانين. فمصالح القطاع الخاص لها تأثير كبير في عمل أجهزة الرقابة. والبلديات مثلاً، ترفض ما تعتقد أنه يؤثر في مصالح المستثمرين ومالكي الأراضي بينما يخضع الوزراء في معظم الأحيان لضغوط مباشرة من أصحاب المشاريع الضخمة. إذا تحرك الرأي العام ليعرض ضغطاً مضاداً، عندئذ يتغير موقف الحكومة والبلديات ليصبح أكثر إيجابية. معظم رؤساء البلديات المؤتمنين على سلامة البيئة في مناطقهم لا يكتفون بلهم البيئي سواء أكان عن عدم معرفة أو رضوخاً لضغوط المستثمرين، ولكن حتى هؤلاء يمكن أن يجبروا على تغيير مواقفهم في حال تحرك الرأي العام المسؤول عن محاسبتهم.

الخطوات المباشرة التي يمكن اتباعها هي:

- المشاركة في الحملات المطلوبة للجمعيات غير الحكومية من اعتصامات ومظاهرات أو حتى رسائل دعم
- الانتساب إلى إحدى هذه الجمعيات والمساعدة في الضغط على الحكومة والبلديات
- الضغط الفردي عن طريق مساءلة البلديات أو المؤسسات التي تسبب أضراراً للبيئة
- مقاطعة المسابح الخاصة إذا اعتمدت هذه الخطوة بشكل ناجح قد تؤثر على وتيرة المسابح القائمة أساساً على قاعدة الريح الصادي والتعدي على الأملاك العامة.



GREEN LINE

AN ENVIRONMENTAL ASSOCIATION FOR CHANGE/EDUCATION

Spears str.174, Yammout building, 3rd Floor,
Smyeh, Beirut, Lebanon, Teletax: 961-1-746215 www.greenline.org.lb

e-mail: advocacy@greenline.org.lb info@greenline.org.lb



This brochure is sponsored by the project "Promotion of Sustainable Coastal Management in Lebanon" within the framework of the Greek Ministry of Environment, Physical Planning and Public Works, DAC Program.

MEDITERRANEAN SOS Network, 3, Mamel str., 10440 Athens-Greece, Tel / Fax: +30 10 8228795 e-mail: medsos@eth.forthnet.gr